الحكومة في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب حول نشاط العناصر الإرهابية:

(القاعدة) تريد أن تجعل من اليمن قاعدة لأنشطتها الإرهابية للإضرار بها وبأمن واستقرار المنطقة

مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف يمثل ضرورة وطنية ملحة

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علـي الراعـي إلى تقرير مقدم من الحكومة حول نشـاط العناصر الإرهابية في تنظيم (القاعدة) وجهود الحكومة في مكافحة الإرهاب، قرأه على المجلس نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور/ رشاد محمد العليمي.

واسـتهل العليمي في تقريره بالحديث عن نشـاطات تنظيـم (القاعدة) ومخططاته والعمليات التي قامت بتنفيذها عناصر هذا التنظيم الإرهابي.

وقال:" إن هذا التنظيم يريد أن يجعل من أرض اليمن قاعدة لأنشطته الإرهابية ليس للإضـرار بأرض اليمن واقتصاده ومصالحه، ولكن أيضاً لزعزعة الأمن والاسـتقرار في المنطقة.. لافتاً إلى أنه ما من شـك فـإن مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف يمثل ضرورة وطنيـة ملحة، انطلاقا من قناعة وطنيـة وإدراك مطلق بمخاطر الإرهاب الذي يُهدد أمن وسلامة المجتمع.

إعلان تكوين ما يسمى (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب) يهدف الى الإساءة لبلادنا سياسياً واقتصادياً

وأشـار إلى أن الأجهزة الأمنية والعسكرية بذلت وما تزال تبذل الكثير من الجهود الدؤوبة في مكافحة الإرهاب وحققت نجاحات ملموسة في هذا المجال سـواءً في القبض على الكثير من العناصر الإرهابية وإيداعها السـجون أو إحالتها إلى القضاء، وهو الأمر الذي حال دون المزيد من تنفيذ أعمال إرهابية في الكثير من الأحيان ضد المصالح الوطنية والأجنبية.

ونوه العليمي إلى أن هذه الجهود تأتي نتيجة لما عانته بلادنا من العمليات الإرهابية التي ألقت بظلالها سلباً على مختلف الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصاديـة والاجتماعية وعلى مختلف المسـتويات المحليـة والخارجية وتكبدت خسائر فادحة سواءً على الصعيد الأمني أو الاقتصادي.

وأضاف نائب رئيس الوزراء لشـؤون الدفاع والأمن أنه رغم الجهود التي تنتهجها وتبذلها الحكومة في محاربة الإرهاب والقضاء على عناصر القاعدة إلا أن من الملاحظ الانجرار الخاطئ من بعض وسائل الإعلام وراء ما تصدره عناصر القاعدة من تصريحات أو تنشره من بيانات والتي تهدف إلى تصوير اليمن على أنه أصبح ملاذاً آمناً لعناصر القاعدة وساحة لممارسة الأنشطة الإرهابية الأمر الذي يعمل على تشجيع وجذب اهتمام العناصر المتطرفة

للتوجه إلى بلادنا والانضمام إلى عناصر القاعدة وتصوير الحالة الأمنية في اليمن ونشاطات العناصر المتطرفة بشكل يشابه الأوضاع التي تعيشها بعض الدول رغم ما تبذله الأجهزة الأمنية وفي مختلف المحافظات من جهود حدت من قدرة عناصر القاعدة على استهداف المصالح المحلية والأجنبية من خلال قيام هذه الأجهزة بتنفيذ عمليات نوعيـة ضد تلك العناصر ما جعلها تعيش حالة من الفرار الدائم في المناطق النائية.

وأفاد أن إعـلان العناصر الإرهابية عن تكوين ما يسـمى (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب) كان أحد العوامل التي أدت إلى توافد عناصر إرهابية إلـى بلادنا وكان الهدف من هذا الإعلان تحقيق الإسـاءة إلى سـمعة اليمن سياسـياً والإضرار بالمصالـح الاقتصادية خصوصاً في مجالي الاسـتثمار والسياحة وإظهارها بشكل يوحي بأنها أصبحت مركزاً للنشاطات الإرهابية وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على مواجهتها وتحريض العناصر الإرهابية في المنطقة والعالم لمحاولة القدوم إلى بلادنا وكذا الحصول على الدعم المالي اللازم لتنفيذ العمليـات الإرهابية وخلق حالة من التوتر وعدم الاسـتقرار وتنفيـذ أجندات خارجية تسـعى إلى زعزعة الأمن والاسـتقرار والتخطيط لإقامـة وإعلان إمارات إسـلامية مزعومة في بعـض المحافظات من خلال إنشاء المعسكرات التدريبية واستقطاب عناصر إرهابية إليها والترويج بأنها أصبحت مناطق محررة وخطرة لا تشجع المستثمرين والسياح على القدوم إليهـا إضافة إلى إثبـات إقليمية التنظيم وذلك من خـلال التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية ليس في اليمن فحسب بل في دول أخرى.

وأوضـح التقريـر الحكومـي أن عناصر القاعـدة قامت خـلال الفترة من 1992م إلـى 2009م بتنفيـذ (61) عملية إرهابية ضد منشـآت اقتصادية حيوية وسفارات أجنبية وعدد من مقرات الشركات النفطية الأجنبية وغيرها واستهداف سياح أجانب .

وقد سقط نتيجة لهذه العمليات الكثير من الضحايا الأبرياء ، كما أن القاعدة وبالتنسـيق مع المتمردين الحوثيين في محافظـة صعدة تقف وراء خطف الأطباء الألمان والبريطانيين ومقتل الألمانيتين والكورية الذين جاءوا إلى بلادنا ليقدموا خدماتهم الإنسانية، وكان لكل من تلك العمليات تأثير سلبي على الأمن والتنمية والاستثمار ومصالح بلادنا مع الآخرين .

وأشار العليمي إلى أن الأجهزة الأمنية أحبطت عمليات إرهابية عديدة كانت تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد .. مطالباً بتكاتف مختلف الجهود الرسـمية وكذا منظمات المجتمـع المدني للوقوف صفـاً واحداً ضد مختلف التهديدات الإرهابية والمخططات التي تسعى عناصر القاعدة إلى تنفيذها واتخاذ مواقف جادة وموحدة وحاسمة وسريعة واستباقية في مواجهة تلك العناصر مع ضرورة إدراك أن مهمـة مواجهة التطرف والإرهاب لا تقع على عاتق الأجهزة الأمنية فحسـب بل تتطلب تضافر مختلف الجهود الرسـمية والشعبية.

وقدم شـرحاً وافياً مدعومـاً بالأدلة الموثقة حـول المخططات والعمليات الإرهابيـة التي نفذتها عناصر تنظيم القاعدة خلال العام 2009م في عدد من المحافظات .. مبيناً الآثار والأضرار التي لحقت باليمن جراء تلك الأعمال الإرهابيـة والإجرامية والتخريبية وكذا إيضاح الإجـراءات المتخذة من قبل الحكومة ضد تلك العناصر الإرهابية .

وأفاد نائب رئيس الوزراء لشـؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية أن فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية ومن منطلق مسؤوليته الوطنية واهتمامه بقضايا الوطن والمواطنين عامة شكل لجنة برئاسـة محافظ محافظة أبين لمعرفة الحقائق حول ملابسـات وتداعيات بعض الأحداث بالمحافظة.

وفي هذا السياق أجرى أعضاء المجلس نقاشاً عاماً جاداً ومسؤولاً تجاه ما جاء في تقرير الحكومة سالف الذكر.

وقدر نواب الشـعب تقديـراً عالياً جهـود الحكومة في مكافحـة الإرهاب والأعمال الإجراميـة والتمرد والتخريب ومحاولات الإخـلال بالأمن والنظام والسكينة العامة والخروج عن الدستور والقانون .. مؤكدين في هذا الصدد مواصلة الحكومة لجهودها في هذا الاتجاه في سبيل الكشف عن أية مؤامرة أو مخطـط أو جريمة وعناصرها والقضاء عليها قبل وقوعها وبما يعزز من الحرص على المصلحة العامة للوطن ويرسخ عوامل أمنه واستقراره وتنميته المستدامة وكذا العمل على معالجة أية أضرار تلحق آثاراً بالمواطنين الأبرياء نتيجة بعض الأخطاء إن وجدت.

وناشد ممثلو الشعب ناخبيهم وكافة المواطنين في عموم الساحة الوطنية وفي الخارج إلى تعزيز اليقظة الأمنية والوطنية إلى جانب كافة منتسـبي القوات المسـلحة والأمن تجاه أية مؤامرات أو مخططـات أو أعمال إجرامية تستهدف المساس بمصلحة الوطن ووحدته وأمنه واستقراره.

إلى ذلك اسـتعرض المجلـس تقرير اللجنة البرلمانيـة الخاصة المكلفة بدراسـة مشـاريع الموازنات العامة للدولة (السـلطة المركزية والسـلطة المحلية) ، ومشـاريع الموازنات المسـتقلة والملحقة والصناديق الخاصة، ومشـاريع موازنات الوحدات الاقتصادية للسـنـة الماليـة 2010م بحضور الجانب الحكومي برئاسـة نائـب رئيس الوزراء للشـؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي.

وقد أوضـح التقريـر أن الموازنـات العامة تمثـل خطة وبرنامـج الدولة السنوي التنفيذي ووسيلتها الرئيسية، وأهم أدواتها لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في النشاط الاقتصادي والتسريع بالنمو والتنميـة وتحقيق وتلبية طموحات وتطلعات المجتمعات في التقدم والرفاه.

وتعبر الموازنات العامة بما تحتويه من موارد ونفقات عن سياسات الحكومة وتوجهاتها العامة لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة خلال السـنة المالية والمنسـجمة مع الأولويات والبرامج والأنشطة المحددة في الخطط العامة للتنمية.

وبين التقرير أن أهمية الموازنات العامة تأتي من طبيعة الدور الذي تلعبه في الاقتصادات المعاصرة وذلك من خلال التأثير الذي تحدثه نفقات وإيرادات الموازنات العامة على مجمل الأنشطة بما يحقق أهداف المجتمع في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ورفع مسـتوى المعيشة وتقليل التفاوت في الدخـول والثروات وإقامة البنى الأساسـية وتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم، وصحة، وتنمية بشـرية، وتحقيق الأمن والاسـتقرار والسـلام الاجتماعي، كما تبـرز أهمية الموازنات العامة فـي الأوقات والظروف التي تشهد فيها المجتمعات تقلبات اقتصادية استثنائية.

وأشـار التقرير إلى أنه خلال الأزمة المالية والاقتصاديـة العالمية تجلت الأهميـة والأدوار الكبيرة التـي تلعبها الموازنـات كأدوات فاعلة في تدخل الحكومـات لمواجهة واحتواء آثار الأزمة والتـي تفاقمت آثارها وتحولت إلى أزمة ركود اقتصادي حاد وكبير.

وأفاد التقريـر أن تداعيات الأزمـة الاقتصادية العالمية لـم تقتصر على البلـدان المتقدمة .. بل انسـحبت آثارهـا وتداعياتها على البلـدان النامية والأقل نمواً والتي يزداد فيها أهميـة تدخل الحكومات الفعّـال والكفء عبر الموازنات ومنظومة السياسـات الاقتصادية والنقدية والإدارية.. حيث تأثر نموها ونشـاطها الاقتصادي بشـكل كبير ومنها بلادنا المعتمد اقتصادها بدرجة أساسية على العائدات من النفط الخام المصدر والذي تعرضت أسعاره لانخفاض حاد ألقى بظلاله السلبية على مجمل الأداء الاقتصادي والتنموي واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

وأشـارت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلى أن البيان المالي بين أنه عند إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة 2010م قد تم في ضوء إطار متوسط المـدى للموازنة (2010م - 2012 م) بالاسـتناد على تقييـم أداء الاقتصاد الوطني وتنفيذ الموازنات العامة (2006-2008م) بوجه عام وعلى النتائج الفعليـة الأولية لعـام 2009م حرصاً من الحكومة علـى أن تكون موازنات الدولة متسقة مع متطلبات معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وتلبية طموحات المجتمع.

كما أعتبر البيان أن الإطار المالي المشـار إليه قد وفّر الأرضية المناسـبة لتحديـد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التـي تواجه الاقتصاد الوطني، والأولويات المجتمعيـة والتنموية والموارد الاقتصادية المتاحة والمتوقعة، وقدرة الاقتصاد الوطني على توظيفها بكفاءة.

ورأت اللجنـة البرلمانية أن إعـداد موازنات 2010م في ضـوء إطار مالي متوسط المدى يعد خطوة إيجابية تحسب للحكومة.. لافتةً إلى أن ذلك يتطلب خطوات أخرى أوسع وأشمل لإعداد توقعات في إطار نماذج وأدوات اقتصادية أكثر شـمولاً واتسـاعاً تأخذ بالاعتبار النمو الكلي والقطاعي والتشـابكات المختلفة والتطورات في القطاع المالي وقطـاع الاقتصاد الحقيقي.. إذ أن الإطار المشـار إليه مبني علـى فرضيات محددة مفيـدة لتخطيط الجوانب الماليـة، لكنه ليـس بالملائـم لتحديد الأولويـات والتحديـات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشـارت اللجنة في تقريرهـا إلى أنها تتفق مع ما جاء فـي البيان المالي حول انعكاسـات وآثار الأزمة الماليـة والاقتصادية العالمية السـلبية على الموازين الاقتصادية الكلية لبلادنا (الموازنة العامة، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) والناتجة عن تراجع عائدات الصادرات النفطية، وكذا آثار الأزمة على قطاعات السياحة والنقل والتجارة.

إلا أن اللجنة في الجانب الآخر.. ترى أن الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خاصـة فيما يتعلق بقطاعات إنتاج السـلع والخدمات غير النفطية ليست وليدة الأزمة المالية العالمية.. بل إن هذه القطاعات تعاني في الأساس من إختلالات هيكلية ومزمنة سابقة لظهور الأزمة المالية.

كمـا أن آثار وانعكاسـات الأزمة الماليـة على هذه القطاعـات ربما كانت محدودة بسـبب أن الجـزء الأكبر من إنتاجها يتوجه للسـوق المحلية، بينما الجزء اليسير من إنتاجها يتم تسويقه خارجياً.

وفي هذا الإطار كان المؤمل أن يعرض البيان تطورات تلك الأزمة المالية وانعكاسـاتها علـى الدول والكتـل والمجموعـات الاقتصادية التـي لبلادنا علاقـات معها سـواءً ما يخص جانـب التجارة أو الاسـتثمار أو المسـاعدات والمنح ، وانعكاسـاتها الإيجابية أو السـلبية على بلادنا مـع إبراز مجموعة السياسـات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الجوانـب الايجابية والتقليل من الآثار السلبية.

وأفادت اللجنة في تقريرها فيما يخص النمو الاقتصادي أن البيان المالي يتوقع أن يحقـق الناتج المحلـي الإجمالي الحقيقي معدل نمـو قدره (7.2 بالمائة).

وأرجـع البيان ذلك إلى توقعاته بتحقيق قطـاع النفط والغاز نمواً بمعدل (20 بالمائة) خلال عـام 2010م نتيجة زيادة الكميـات المتوقع إنتاجها من الغاز خلال العام ، والتي تصل نسـبة الزيادة المتوقعة في حجم إنتاج الغاز إلى (458 بالمائة).

كما توقع البيان أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي معدل نمو قدره (4.7 بالمائة).

كما ترى اللجنة أن تحقيق معدلات النمو المستهدفة لا يمكن أن تتم بصورة تلقائية ما لم تكن هناك رؤية واضحة ومحددة لدى الحكومة يتم من خلالها العمل على إحداث تحولات جوهرية في السياسات والإجراءات وبذل أقصى الجهود لإزالة كافة الصعوبات والعوائق التي تواجه الأنشـطة الاقتصادية وبيئة الاسـتثمار وتقديم المزيد من التسـهيلات والحوافز التي تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وحفز النمو الاقتصادي.

هذا وسيسـتهل المجلس مناقشـته لهذا التقرير في جلسته يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره.

نواب الشعب في نقاش جاد ومسؤول :

التأكيد على مواصلة الحكومة لجهودها في مكافحة الإرهاب والتمرد والتخريب

مناشدة الناخبين وكافة المواطنين تعزيز اليقظة الوطنية والأمنية في مؤازرة القوات المسلحة والأمن

التوقيع على تسليم مواقع العمل لمشروعي تأهيل شارع ابن زيدون وساحل العشاق

عدن/ محمد الجرادي:

قال الاخ سعيد شـيباني الأمين العام للمجلس المحلـي لمديرية التواهي فـي تصريـح لصحيفة "14 أكتوبـر" بانـه قـد تـم فـي ديـوان مديرية التواهـي التوقيع على محضر تسليم مواقع العمل لمشـروع رصف وسـفلتة الشارع الرئيسي بمدينة القلوعة بمديرية التواهي وشارع ابن زيدون الممتد حتـى مبنى بريـد (القلوعة)، كما جرى التوقيع على محضر تسليم مواقع العمل لمشروع شق وسفلتة طريـق النفـق الكبيـر بالقلوعة وحتى الطريـق الدائري لسـاحل العشـاق بجولدمـور مـع تأهيـل بعض الطرق بمنطقة جولدمور.

وأضـاف أمـين عـام التواهي : كما تـم توقيـع اتفاقية مشـروع (ابـن زيـدون) مـن قبـل الأخ/ محمـد عبدالكريـم جبـاري مدير عام مديريـة التواهي (ممثلاً عن المديرية) والمهندس مطهر محمد الحمادي نائب مدير إدارة الإشراف على الطرق بالمحافظة ممثلاً عن الجهة الإستشارية على المشروع وممثـلاً عـن مؤسسـة جرمـان

سعيد شيباني

وبحضـور أمـين عـام المديريـة وأعضاء الهيئـة الإدارية للمجلس المحلي لمديرية التواهي وبعض مـن أعضـاء المجلـس المحلـي للمديرية وقد بلغت كلفة المشروع (222) مليون ريال.

إلـى ذلـك جـرى التوقيـع على اتفاقية المشـروع الثاني (ساحل العشـاق) ، مـن قبـل مديـر عام المديريـة ونائـب مديـر إدارة الطرق وممثل عن مؤسسة الهزاع (الجهة المنفذة للمشـروع) حيث بلغت كلفة تنفيذ المشروع (139) مليون ريال، وقد تم التنسيق للبدء بالأعمال التحضيرية للمشروعين والمتعلقـة بالخدمـات المختلفة وتحديد مواقعها.

واسطر الشـيباني بالقول لابد لي من الإشارة إلى أن المشروعين الحيويين سوف يسهمان في خدمة أبنـاء المنطقـة والمديرية وبقية مديريـات المحافظـة والقادمين من خارجهـا من خـلال وصولهم بسهولة واختصار مسافة الوصول لساحل العشاق بجولدمور والتمتع بجمال وسحر هذا الساحل ورماله ومياهه.

واختتم بالقول: نيابة عن رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية والمجلس المحلي للمديرية نثمن تثميناً عالياً الدور الفاعل للأخ الدكتور عدنان الجفـري محافظ محافظـة عدن الأخ/ عبدالكريـم شـائف الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة وأعضاء الهيئـة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظـة وقيادة مكتب الأشغال وإدارة الطرق بالمحافظة لحرصهم واهتمامهم على نقل هذيـن المشـروعين إلـى حيـز التنفيذ.

اختتام دورة تدريبية خاصة بالكادر النسائي في مجال التوثيق (بعدن ولحج وأبين)

من فعاليات اختتام دورة تدريبية خاصة بالكادر النسائي في مجال التوثيق

جانب من الحضور

عدن/ أثمار الوالي:

تصوير / نبيل عروبة:

اختتمت صباح أمس بقاعة الفقيد الدكتور أحمد منصر بكلية الحقوق بعدن أعمال الدورة التدريبيـة الخاصـة بمجال التوثيـق للكادر النسائي لمحافظات (عدن ولحج وأبين) والتي أقامهـا المعهـد العالي للقضـاء تحت رعاية الدكتور شـائف الاغبري وزير العـدل والتي تلقى المشاركون خلالها عدداً من المحاضرات الخاصة بقانون التوثيق والرسوم القضائية وأسـس وقواعـد الحفظ والأرشـفة وكيفية استخدام السجلات والنماذج (مشاكل التوثيق وأسبابها إضافة إلى طرق إجراء ترشيح الأمناء وأسلوب الرقابة والتفتيش عليهم).

وفي حفـل اختتام الـدورة التي اسـتمرت عشرة أيام ألقى الدكتور عبدالحكيم عثمان رئيـس التأهيل المسـتمر بالمعهـد العالي للقضاء / كلمة أكـد فيها أن هذه الدورة هي بداية لعدد من الـدورات التأهيلية التدريبية في مجال التوثيق .. منوهاً إلى أن الدورة قد خرجت بكثيـر من الملاحظـات والاقتراحات التي سوف يتم الاسـتفادة منها خلال الفترة القادمة.

كما ألقت الأخت/ فائزة أحمد زوقري كلمة المشاركات وأشـارت فيها إلى أن هذه الدورة هي الأولى منـذ صدور قانـون التوثيق في العام 1992م .. مؤكدة أنها خطوة في الطريق الصحيح.

ونوهـت إلى أنـه تم خـلال هـذه الدورة استعراض العديد من المشكلات والمعوقات التي واجهـت العمليـة التوثيقية .. شـاكرة القائميـن علـى إقامـة وإنجاح هـذه الدورة التأهيلية.

حضر اختتام الدورة القاضي حيدرة باجاره وكيل وزارة العدل والقاضي عياش الصغير رئيس محكمة الاسـتئناف بلحـج والقاضي عبداللطيـف عبدالحميد محمود نائب عميد المعهـد العالي للقضـاء والأخ/ محمد الحاج مدير مكتب التوثيـق والأخ/ طاهر منصور نقيـب المحاميـن بمحافظـة عـدن والأخ عبدالوهاب الـدرة مدير التدريـب بالمعهد العالـي للقضـاء والمحامـي صبـري أحمد المشرقي عضو لجنة العون القضائي بعدن – فرع نقابة المحامين.